

قراءة في كتاب

## المسألة الديمقراطية في الوطن العربي

المؤلف: علي خليفة الكواري، (وآخرون)

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002

إعداد: عزيزة المدني

يتضمن هذا الكتاب عدداً من الدراسات التي تشرح تطور الديمقراطية كفكرة وآليات، وتلقى الضوء على عملية التحول الديمقراطي وعوائقها وإمكاناتها، وارتباطها بالمجتمع المدني. وتتبع أهمية الكتاب من حقيقة أن الديمقراطية تأتي في مقدمة العناصر التي يقوم عليها المشروع الحضاري العربي، إذ صارت ضرورة من ضرورات الدولة العصرية بوصفها الإطار العام للحقوق والحريات العامة، والقاعدة التي تستند إليها شرعية أنظمة الحكم. وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول مفهوم الديمقراطية وتطوراتها المعاصرة سواء من ناحية الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية في العالم الثالث، أما الثاني فيتناول ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بينما يقدم القسم الثالث رؤية استشرافية لمستقبل الديمقراطية في العالم العربي.

### القسم الأول: مفهوم الديمقراطية

يتناول القسم الأول مفهوم الديمقراطية وتطوراتها المعاصرة سواء من ناحية الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية في العالم الثالث، ويضم ثلاثة فصول يناقش أولها مفهوم الديمقراطية المعاصرة، أما الفصل الثاني فيقدم إطلاقة على الديمقراطية الليبرالية من خلال شرح خصائص وآليات عمل النظام الديمقراطي، بينما يتناول الثالث أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث.

أ- الفصل الأول: مفهوم الديمقراطية حول مفهوم الديمقراطية، أشار الكاتب إلى أن هناك عدداً من الإشكاليات الفكرية والسياسية التي ثارت بين المفكرين في تناولهم للمفهوم، ومنها فكرة التناقض بين الديمقراطية والإسلام، وفكرة الترابط العفائي بين الديمقراطية وعقيدة الغرب. وللتغلب على هذه الإشكاليات، اعتبر الكاتب أن خصائص الديمقراطية المعاصرة تتمثل في كونها منهجاً وليست عقيدة، فهي أبسط مما يعتقد البعض، كما أنها ممارسة دستورية، أي أنها مقيدة وليست مطلقة، فالدساتير لا بد أن تنص على المبادئ الديمقراطية، وتكفل عمل المؤسسات الدستورية المنبثقة من هذه المبادئ، على النحو الذي يمكن تقييدها وتوجيهها ضمن شرائع

المجتمع والنتائج التي يرغب في تحقيقها. وأوضح أن هذه الخاصية تستلزم الرضا بين القوى الفاعلة في المجتمع على صيغة دستور ديمقراطي مفادها قبول المجتمع لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين، ومراعاة اعتبارات مختلف الجماعات وشروط ممارستها للديمقراطية.

واستطرد الكاتب أن الديمقراطية مفهوم مركب ذو أبعاد مختلفة، كما أنها ممارسة نسبية قابلة للنمو والتراجع؛ أي أنها عملية تاريخية تبدأ بتوافر الحد الأدنى من شروطها، ويتسع مداها بانتشار ممارستها. وهنا تظهر صعوبة وضع تعريف جامع مانع للديمقراطية، وتبقى مفهوماً حياً يستوعب مختلف الظروف من خلال تبين أبعاده.

وفي المقابل يمكن القول إن مفهوم الديمقراطية لا يعد مفهوماً غامضاً يقبل مختلف التأويلات والتلاعب بالألفاظ، إنما هو مفهوم قائم على شروط ومحددات رئيسية لا يقوم الحكم إلا بها ولا يستقر العمل إلا عليها. ويكون ذلك بوجود رؤية سياسية في المجتمع تقرر أن الشعب مصدر السلطات وأن الأمر قائم على الشورى.

وتتطلب الديمقراطية المعاصرة تحقيق مشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع وجماعته، دون استثناء، وبشكل متساو، من خلال نص الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين وضمان حقوقهم السياسية. ومن هذا المنطلق وصفت الديمقراطية بأنها عملية لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. وذلك بخلاف النظم غير الديمقراطية التي يحتكر الحكم فيها فرد أو قلة.

وتتطلب السمة الدستورية للديمقراطية توافر المساواة السياسية بين المواطنين، واحترام الإنسان وحماية حقوقه السياسية باعتباره إنساناً، والتسليم بحقوق المواطنة، وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية بشكل متساوي وبموجب القانون. كما تتطلب أيضاً التوصل إلى دستور ديمقراطي، أي لا يكون أسلوب نشأته المنحة، ولا يجوز الرجوع عنه أو تعديله إلا وفقاً لأحكامه. فالدستور عقد اجتماعي يعبر عن تراضي الأمة بكافة قواها وتياراتها السياسية والفكرية، وينبغي أن يتضمن ثلاث نقاط رئيسية، هي:

- ثوابت المجتمع التي تشمل الأعراف والقيم التي يقوم عليها، والغايات التي يطمح إلى تحقيقها.
- تنظيم السلطات الثلاث وتحديد اختصاصاتها وآليات الرقابة بينها.
- حماية الحقوق والحريات العامة، ووضع الشروط السياسية والقانونية القادرة على صيانتها؛ والتي تتمثل في: عدم جواز الجمع بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والتأكيد على التداول السلمي للسلطة.

ب- الفصل الثاني: الديمقراطية الليبرالية قدم الفصل الثاني إطلالة على الديمقراطية الليبرالية من خلال التركيز على النموذج الديمقراطي لا على الأمثلة، باعتبار أن النموذج يتسم بالعمومية مما يفسح المجال للإبداع والاجتهاد في التفاصيل. وأشار الكاتب إلى أن كافة النظم الديمقراطية الليبرالية تتطلب الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث، لكن توزيع المهام والصلاحيات بين هذه السلطات يشهد تبايناً كبيراً بينها؛ فمثلاً نجد أن بعض الدول الديمقراطية الليبرالية فيها برلمان من مجلس واحد في حين أن بعضها فيها مجلسين. كما نجد أن السلطة التنفيذية قد تتمثل في مجلس الوزراء (في النظم البرلمانية)، أو الرئيس (في النظم الرئاسية). أما القاسم المشترك فهو التأكيد على استقلال السلطة القضائية.

وحول اتهام الديمقراطية الليبرالية بأنها كانت السبب وراء تخلف العرب وتراجع المشروع القومي، أكد الكاتب أن هناك من الأدلة ما يفيد أن الأنظمة السلطوية السائدة في بلدان الوطن العربي، القائمة على حرمان المواطن من حريته وحقوقه هي السبب في ذلك. فالتجارب العربية تعد قصيرة وغير كافية لاستخلاص العبر، ولا تعطي دليلاً على عدم انسجام الديمقراطية الليبرالية مع واقع العالم العربي المعاصر، والتي اعتبرها نظام الحكم الوحيد الذي يقدم البديل العملي للاستبداد والطغيان، ويقوم على الحرية الفردية والمساواة أمام القانون على نحو لا يتعارض مع متطلبات العدالة الاجتماعية، كما أنها ليست مجرد انتخابات دورية ومجالس نيابية، وإنما تتضمن قيم ومبادئ وترتيبات مؤسسية، فضلاً عن أنها محايدة قيماً وإيديولوجياً.

ج- الفصل الثالث: أزمة الديمقراطية في العالم الثالث تناول الكاتب قضية أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مشيراً إلى أن أبرز التحديات التي تواجهها تتمثل في قلق مفكري الغرب على مستقبل الديمقراطية الليبرالية بسبب الشك في سياسات الحكومات في بلدان العالم الثالث، وتمركز وسائل الإنتاج في أيدي فئة قليلة، وتدهور معدلات التصويت في الانتخابات، أما على المستوى العالمي، فإنها تواجه أزمة تتعلق بسعي الدول الغربية إلى السيطرة على السوق الاقتصادية والسياسية.

وفي المقابل أيضاً، نجد أن الديمقراطية تواجه عدة معوقات في العالم الثالث، وهي: البعد عن نمط التصنيع في المجال الاقتصادي وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية، وانتشار الأمية والفقر، والانقسامات الإقليمية والطائفية، وتهميش المرأة، وفرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية الاستعمارية، والتأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية، والتدخل الخارجي.

وختم الكاتب بالقول إن هناك عوامل تعزز المؤسسات الديمقراطية إذا طبقتها الحكومات، وهي: وضع دستور ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، ونشر التعليم، واحترام حرية التعبير، وحرية التنظيمات والاجتماعات، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة بينهما، وإقرار التعددية السياسية، وتأمين حاجات الشعب، وغرس روح المواطنة والانتماء، ونشر الثقافة السياسية.

### القسم الثاني: التحول الديمقراطي في الوطن العربي

يتناول هذا القسم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي وما يعترضها من عوائق وما يتوافر أمامها من إمكانيات، وذلك في سبعة فصول، يبرز أولها قضية الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، أما الثاني فيطرح مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، بينما يتناول الثالث ظاهرة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي من زاوية العوائق والممكنات، أما الرابع فيعرض لظاهرة الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، أما الخامس فيضع تأصيلاً لدولة الحق والقانون في الوطن العربي، ويناقش السادس إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يحلل الفصل السابع علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي. وفيما يلي عرض لما جاء فيها:

الفصل الأول: الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي يرى الكاتب ضرورة نمو القاعدة المجتمعية العامة للدخول في التطور الديمقراطي، اقتناعاً منه بأن الديمقراطية تتطلب امتداداً تاريخياً ما لفكرة في حد ذاتها، ودرجة معقولة من النمو والتطور المجتمعي، ومناخ يدعم التعددية. وتتمثل شروط الحد الأدنى للديمقراطية العربية في الآتي:

- 1- التسليم بوجود معارضة، والاستعداد لإعطائها قدرًا من الشرعية المقننة؛ بشرط أن تكون سلمية وملتزمة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام والدستور.
- 2- وضع آليات لتداول السلطة سلمياً وقانونياً، بالتغيير أو التعديل الحكومي في ظل ثبات الرمز الدستوري للحكم الشرعي، طبقاً للأحكام الدستورية المقررة.
- 3- مراعاة الحكم وتحسسه رأي وإرادة الأغلبية في البلاد، الاحتكام إليها عند الضرورة، بأسلوب التوافق السياسي العام.

4- القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة، وعدم اللجوء إلى العنف.

وفي هذا الخصوص يجب النظر إلى اعتبارين مهمين هما: إن البدء في التجربة الديمقراطية يتطلب استقراراً سياسياً واجتماعياً طويلاً الأمد، تتطلب الديمقراطية إلى دولة قوية متماسكة. وفي

الختام يؤكد الكاتب على أن الدول الإسلامية طبيعتها مزدوجة ويجب التمييز في إطارها بين الجانب السياسي والديني، والبعد عن مفاهيم التكفير من أجل مستقبل زاهر للديمقراطية.

ب- الفصل الثاني: مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية يشير الكاتب إلى تنوع مظاهر الوحدة في الدول العربية، وأن الواقع الاجتماعي وامتداد الوطن العربي ينطوي على تعدد الاتجاهات والمذاهب الفكرية، لافتاً إلى أن المشكلة لا تكمن في التعدد وإنما في كيفية التعامل مع هذا التنوع الذي يتحول لدى البعض إلى مظهر من مظاهر التناقض.

وقد ذهب الأيديولوجيات المختلفة إلى تعزيز مظاهر التناقض والصراع بدلاً من إقرار التنوع في إطار الوحدة، فساهمت في تحطيم معالم المنظومة الحضارية العربية. ومع التعدد قويت الطوائف المختلفة بحيث أصبح علماء المسلمين يواجهون ذلك. ويمكن القول إن سلامة المنهج في كل حركة سياسية وفكرية تكمن في قبول الآخر، بأفكاره وقيمه، لأن في ذلك مدعاة إلى الحفاظ على الوحدة، وتطوير نظام العلاقة. إن إقرار التنوع لدى الاتجاهات الفكرية، والاعتراف بالآخر، هو المعيار المهم لتوحيد الجهود وتحقيق الأهداف.

الفصل الثالث: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات يتناول الكاتب في هذا الفصل فكرة الانتقال الديمقراطي ويعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي. ويرى أن آلية الانتقال الديمقراطية مفتوحة عربياً للأسباب الآتية:

- 1- الإخفاق السياسي: حيث امتازت الأنظمة العربية الحاكمة بالقوة لحفظ الحكم والإنتاج، وقد عمق الإخفاق السياسي في فشل إنجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية.
- 2- الحروب الأهلية: إن تسلط السلطة لم يقدم ضماناً للحماية من الغضب الاجتماعي، حيث إن إقفال المجال السياسي دفع الجماعات إلى أساليب العنف للتعبير عن رغباتها.
- 3- الضغط الدولي: حيث باتت الدول الكبرى تضطر إلى فتح ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت وطأة ضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان.
- 4- نمو ثقافية سياسية ديمقراطية: توسع التعليم وانتشاره وتطور وسائل الاتصال والاحتكاك بالخارج، ورفع معدلات النمو الثقافي.

ولهذا الانتقال الديمقراطي أربعة عوائق تتمثل في: الشرعية العصبوية، والشرعية الدينية، والشرعية الوطنية، ومقاومة الطابور التسلطي والنفعي. وفي المقابل يرى الكاتب أن الدول العربية بحاجة

إلى هدنة سياسية، وصفقة سياسية، وعليها أن تفتح المجال السياسي المغلق، وتصحح الهياكل السياسية القائمة، وتعيد صياغة مصادر شرعية السلطة.

الفصل الرابع: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ترجع أزمة الديمقراطية في الدول النامية إلى تنامي القوى الاجتماعية الساعية إلى المشاركة السياسية، وعجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة لها. ولهذا السبب يرى الكاتب أن المجتمع المدني هو الحل لتوسعة قنوات المشاركة، وأن تدعيم المجتمع المدني يتطلب الكثير من الأمور، منها:

1- إشاعة الثقافة المدنية: فلا تتضح الديمقراطية إلا في بنية سياسية قائمة على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية. ومن الضروري أن يكون هناك توافق سياسي بين الثقافة السياسية والبنية السياسية.

2- استقلال المجتمع المدني: حيث إن السلطة تضع العديد من القيود على مؤسسات المجتمع المدني وتمارس عليها ضغوطاً، وقد تمحوها، لذا لا بد أن تكون هناك آليات محددة لتنظيمها تتمثل في حيادية الدولة، واكتفائها بأن تكون إطاراً سياسياً لهذه المؤسسات.

3- التخلي عن آلية التعبئة: تعتمد هذه الدول على آلية التعبئة الجماهيرية من خلال التأييد الشعبي. ويكون هذا الأسلوب المتبع في التنظيم، بما يؤدي إلى ظهور أفكار وولاءات جديدة.

الفصل الخامس: دولة الحق والقانون في الوطن العربي: وفي هذا الفصل الذي يأتي بعنوان: "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً.. مطافات التحول وحقيقة الرهان"، يرى الكاتب أن العدالة الاجتماعية من أسس تثبيت الحق، وأن مشاركة المواطنين في الحياة العامة بشكل فعال يؤكد وجود دولة القانون. وبالنسبة للمجتمع العربي فقد تحققت خطوات إصلاحية في أقطار عديدة رغم الوضع السائد بدعم من القوى السياسية والمجتمع المدني. وهذه القوى تمثل الحكم الأقوى في كل تحول فهي القادرة على تمهيد الطرق للديمقراطية باعتبارها تمثل الحكم الأقوى في كل تحول، فهي تضمن التعددية السياسية وتشجع الاختلاف على أساس الحوار والتواصل، وذلك بشكل إنساني مقبول؛ أي أنها تتفق والشرط الاجتماعي الذي يمثل أساس العدالة، لتكون دولة الحق والقانون دولة قائمة على أساس العدالة الاجتماعية وذات نظام سياسي يضمن المشاركة ونتائجها.

الفصل السادس: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي يثير الكاتب في هذا الفصل تساؤلاً مهماً حول مدى إمكانية قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني، ومدى قيام

مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي. وأجاب بأنه يمكن القول إن الديمقراطية والمجتمع المدني أمران متلازمان ومترابطان، وإن الدولة الحديثة في الأقطار العربية قد قامت أثناء خضوعها إلى الاستعمار وقد نقلت معها مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية، وعندما استقلت هذه الدول تم تأمين هذه البنى بتسليم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب.

الفصل السابع: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي يرى الكاتب أنه ليست هناك وصفة أخرى للديمقراطية، وأنها متروكة لنضج الفعل الاجتماعي في صيرورة تحرره واستقلاله في مجتمع مدني قاعدي، مع نخبة فكرية وسياسية. إن الامبريالية لا يصل تناقضها إلى الحد الذي تكون فيه ديمقراطية في هيمنتها. وهي ليست من طبيعتها أن تترك للصيرورة الديمقراطية استقلالية التطور محلياً إلى حد التعارض مع مصالحها: ما عسى يكون موقفها لو صادف أن ما تدافع عنه اليوم وترفع شعاره يتحول إلى ديمقراطية أخرى، تدفع نحو فرض هيمنتها واكتساب القوة العربية؟

### **القسم الثالث: مستقبل الديمقراطية عربياً**

يبين هذا القسم منهج استشراف الديمقراطية في الوطن العربي، والاحتمالات التي ينطوي عليها الواقع العربي من زاوية تأثيره في عمليات التحول الديمقراطي الجارية في الأقطار العربية؛ وذلك في فصلين يتناول أولهما مقدمة نظرية حول منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، أما الثاني فيقدم استشرافاً لمستقبل الديمقراطية في الوطن العربي.

الفصل الأول: منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية.. مقدمة نظرية يرى الكاتب أن المنهج المقارن في دراسة مستقبل الديمقراطية العربي من غير الممكن إعماله في مجال الدراسات الاجتماعية، وذلك لأنه لا يمكن الفصل بين المقارنة النظرية وطبيعة الأهداف العملية، وأيضاً لأن الديمقراطية ليست الناتج الطبيعي لتحقق بعض الشروط الموضوعية الأساسية، ولكنها قيمة سياسية لا تبرز الحاجة إليها ولا يمكن الحديث عنها إلا إذا صارت مطلباً واعياً، أي ارتبطت بعوامل ذاتية إرادية. إن إرادة الديمقراطية النابعة من تطور مثل الحرية والاستقلالية الفردية تعني أنها قبل أن تكون مثمرة لتطور بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، قيمة سياسية. وهي تفترض من أجل تحقيقها النجاح في الأفكار والقيم والمثل، فهي معطى موضوعي وفكري وسياسي.

إن مصير الديمقراطية مرتبط بالحركة الفكرية والسياسية ويخضع في تقدمه وتراجعها لما تتمتع به القوى التي تتبناها كمبدأ ونظام سياسي من قدرات ذاتية، سواء تعلق بدرجة الوعي النظري أو مستوى الممارسة السياسية أو إدارة الصراع السياسي. فهي لا تولد من تلقاء نفسها وبصورة عفوية أو حتمية من الثقافة الوطنية، ولا من التنمية الاقتصادية. إنها قائمة بذاتها لا تتطور إلا بالقدر الذي تستعد له المجتمعات للتوظيف والتضحية من أجلها. وبالتالي فإن مصيرها كمصير أية قضية صراعية خاضعة للتقدم والتراجع، وذلك بحسب ما يتوافر لدى المتطلعين إليها من بصيرة وخبرة ورؤية سليمة للعوائق والصعوبات والقدرة على الإنجاز. والقصد أن التقدم في الديمقراطية لا ينفصل عن التقدم في العمل النظري والتحليلي والسياسي، وعن الإشكالات الكثيرة المرتبطة بمفهومها والمشكلات المحيطة بها كنظام سياسي، وحتى تتحقق الإرادة لابد من توافر حد أدنى من الشروط الموضوعية.

الفصل الثاني: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي هناك عدة آراء واتجاهات حول الديمقراطية في الوطن العربي، وتاريخياً فإن الحديث عن الديمقراطية بدأ من قبل المثقفين الذين اهتموا بها ونظموا الندوات، ويرى الكاتب في هذا الجزء من الكتاب أن اكتساب الديمقراطية جاء ثمرة لنضال وكفاح، من قبل من يدرك الحق. فمن يعرف الحق هو من يدافع عنه بكافة الطرق، فالإنسان بمقدوره أن يزيغ كل شيء إلا على نفسه وضميره، حيث لا يمكن التخلي عنه. إذن مهمة الديمقراطية وإقرارها في الوطن العربي مهمة الجميع. وعلى الجميع التسلح بالديمقراطية ويجب أن تقاس كل الأمور بمقياس الديمقراطية وبأي شكل من أشكال النضال؛ فمثلاً قضايا المرأة قد تطرح ضمن هذا الإطار، فالكل يمتلك جزءاً من السلطة، وله قدر من السلطة يمارسه في المجتمع. وإذا ما مورست الديمقراطية سيزدهر الوطن العربي وسيكون ديمقراطياً موحداً يدافع عن حقوق الإنسان.

### الخاتمة:

الديمقراطية إذن ليست مفهوماً جاهزاً ومجرداً أو نظاماً ثابتاً لا يحتاج إلا إلى التطبيق، وإنما هي معركة تاريخية مستمرة يستدعي النجاح فيها العمل معاً على ثلاث جهات مترابطة: جبهة تحييد النفوذ الخارجي؛ أي استغلال كل الفرص والعمل لإقامة كل التحالفات التي تسمح بتوسيع هامش مبادرة البلدان العربية تجاه العالم الخارجي، وجبهة إصلاح الدولة كمؤسسة عامة وتدعيمها بالقوانين والإجراءات والتنظيمات التي تساعد على هامش استقلالها في عملها وتصوراتها



وأهدافها بالمقارنة بالفئات البيروقراطية والاجتماعية الأخرى التي تسيطر عليها وتحولها إلى أداة لخدمة مصالحها الخاصة بدلاً من أن تكون مركز سلطة وطنية حقيقية، أي مكاناً مشتركاً للتقريب بين المصالح وتحقيق التسويات وإنضاج السياسات والقرارات المتعلقة بالمصلحة العامة، وجبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الأخذ بكل ما يسمح برفع معدلات التنمية وتحسين المستوى المعيشي للسكان والتخفيف من التفاوت في توزيع الثروة الوطنية في إطار الحفاظ على الهامش الأكبر للاستقلال في القرار الوطني العربي.